

ع ١٥٢



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ع ١٥٢

مکتبۃ المبحوثین الطباطبائی

باز بین شد
۱۳۵۳ خ



۱۵۶۱۴

کتاب بخانه آستان قدس



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ۱۵۲/ع

+ اسم کتاب **الایات** - عربی

مصنف **ابو اسحق ابراهیم ابن یونس**
مؤلف

خطی نستعلیق و نسخ ۲۱ سطر
چاپی

سال طبع یا تالیف ۷۳۰-۷۳۱ عدد اوراق ۷۳۱

جزء کتب حکمت و کلام خطی شماره ۱۰۷۶

شماره عمومی ۱۵۶ شماره قبض

واقف ابن خاتون تاریخ وقف ۱۰۶۷

طول ۱۷ عرض ۱۲ ۵۵ سانتیمتر قفسه

سال ۱۳۱۸ خود شیدی

بازبینی شد

دائرة امور

فیضان

آستان قدس رضوی

۲۹ ربیع الاول ۱۴۰۹



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ۱۵۲/ع

للو احد خذ اقربها اليها الباري عز وجل لم يزل يات
عبد المحم ساعداد كما ان الواجب عبد المحم الموجودات
الثانية انه غير محتاج الى شئ من ساعداد واحتياج
الباقى اليه الثالثة انه لا يرضى عدم الواحد عدم جميع

انواع العدد من عينا على الرابعة ان الواحد اذا ضرب
في نفسه اربع عددها لا يلزم منه تكثير بل كان على ما كان كما ان
الواحد لا يلزم منه ما احد صفاته ككثرة ذاته الخاطبة
انه وظ لا ينقسم من حيث انه واحد كما لو احب تعالى

الحكمة ليست موجودة
ولا فعلتها اما انية

اوزمانیه لانس و جوت
166 فعه اولاد

کمان سواد لزمی
اصول لزمی هدا

کام نداشتی. علنا الکلام الم

ان علمت ان علمه جبار ما يه
يعني ان العلم وجودها علم

ولكن من استنار بالحكمة وك
آثارها في العالمين

الملك وكل واحد منها محاسب

الحركة محركات
علا انما طرزها كان هو

نہ ربطہ کان حاصل ماحر

المملوك محمد بن الاداس
فرعوسه الرضائي
مر المولى الشيخ حمدان
لدهو المخطاط الامد علم

الزوج عدد وكل
زوج ازا زوج ازا زوج

ان التي اليه تاتي
وكل من ياتي اليه

و انچه از امان برآید

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده

فقط از در فضا

والله اعلم
بما كنا
على
الهدى

لکھتے ہیں۔

الحمد لله رب العالمين

و

في بيان استنباط بعض مبادئ الحاشية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
مسئلة على العبد نعم جنة فلا بد ان يعرف المنهج
في تذكره ولا طريق الى هذه المعرفة الا بالنظر في
التقليد من دد بين من لا ترجع فيه وقول المعصوم للمؤمن
حجة الا اذا كان معصوما ومن معرفة الله تعالى تتفاد
عنصه فيكون دورا والنظر طريق الى العلم وتبين الحكم
في استفاضة من الضرورة او النظم نعتي عليه لا بطار
ان لم نتوخ من لنقص تقيمه والتهويلات بخط اهل
اللام يدرك على الصعوبة لا التعذر ووجوبه علق ولا اذ
الى افحام الرسل من مكنه يمد وهو اول الواجبات وقيل
العقد اليه والذليل ليعلم لا بعيد اليقين اصلا ليجوز لراي
والتخصيص والمجاز الى غير ذلك عليه وينبغي ان
الظاهرة وما ينبغي عليه صدق الرسول لا يكتب من
جهته والعلم معرفة العلوم على ما هو به وقد حده شيو
ايضا بما يقتضيه يكون النفس وحقه عز وجل كالمشاهد وكتب
كالتمجيد والعلم بالدليل مغاير للعلم بالمدلول وتلزم
والعلم يكون الدليل دليلا مغاير للعلم بالدليل والمدلول
مع والنظر يولد العلم كبرهنا سبب المولدة لمبانيها
والمعارف متعديرة لنا لان الجهل يتبع بنا ومن على الشيء
قد ر على حده وليست للمعارف الضرورة كالمكتبة للتفان
في المشقة الموجبة لارتفاع الدرجة مسئلة القول



بنياد محقق طباطبائي

في الجوه والعرض الجوه المتخير والعرض احوال في المتخير ولا
واسطه بينها والجهيم ما تتركب من ثمانية جواهر فصاعدا او
لا بد في كل جهيم من مراتبها الى الجوه وانك في النظام والنقطة
لازمة له والكثرة فوق السطح بلا فيه بحث غير منقصر والاعراض
لها ان الشكل مضاعفا وقد فرضناه كرايا وراجح من مثالبه
لا يتوابعها في الحقيقة واشتباها يتقد برهنا يتوابعها في الاعراض
وقد تخلص الجهر من الطعم واللون والريح كالهوا وهي مرتبة
واعتبارها باحصولها كحيث المبطل شيعة القوم في العرض
ولا بد في العالم من الخلاء والازم من العالم لان الزمان متوقفا عند
تنقل يعوضه واحدة وهذا محال والحكمة حصول الجوه هو
في غير عتب حصوله في غير قبله واليكون حصوله في غير ولله
الكر من زمان ولله وليس حصوله محلي بل نفس حصول الحركة
وساخرها لا يصح عليها البقاء ولا تتقل لانها عرضيات
والعرض لا تقوم بالعرض مسئلة لعلها في حادثة
لانها اذا اجتمعت بجهة فهي لها النفس ولزم منه عدم
برانتقال اول غيره وهذا هو واجب او مختار والمختار قولنا
والواجب مبطل بطلان التبطل لانها لا تكون من الاعراض
الحادثة لعدمها المعلوم والعدم لا عدم لانه واجب الوجود
اذ لو كان وجوده جائزا لكان زاما لمختار وقد فرضناه
قد يابا وبالموجب وتلزم منه استمرار الوجود فالمقصود
ايضا حاصله بطلان السلك بغيره نقصان جهته

فاما ان لا يؤثر او يؤثر وكلما هما محالان ولا تنافي بينهما لا يتحقق
 بالافراد ولا في حركات بعض الافلاك اكثر من بعض وقبول
 التناقض في مثل هذا محال ومعلوم ان القديم هو هذا
 ليست اعداد احكامه لانها لا يمكن العلوم الصالحة
 وختم احكامه من حيث العالم بعد ان لم يحدث مقتضى
 الى مخصص ولام المذهب والان لمكان فمقتضى ان لا
 فلا بد من محال عاين فهو جواد فكيف يكون هذه عا طلا
 عن الجود وهذا كله بدفعه ان في من قدم احداث محال
 فلا مخصص سواء وعليه يخرج الشبهة مستحالة العلم
 لا يجب كونه ابد يا لان قبول اليها هو للعدم من لوازمها فكيف
 يكون ابد يا وشبهة احكامها شبيهة من كيفية لا يمكن لان
 عدم الشئ انما بعدم او بغيره او انتفاء شرط وفيه تناقض
 يتجلى او لا والحق لمنه الدور والمعدم لا يفعل الشئ
 ولا بد من الوجود وهو الضيق وهذه شبهة باطلية بالوليد
 منا ونلتزم الضيق والعلية عين محوكة الى المعلوم ها
 القول في الوجودات وجود الشئ نفس ذاته والا
 لزوم التسليم ووجب قيام الوجود بالمعدم وكلما هي
 محال في الوجود غير ذات العدم والعلم المذموم والتميز
 حاصل في المستحيل والوجود وقيل ان عدمه على ان لا يكون
 متحقق وان كان فكنا والموجود اما ان يكون لا اول
 وهو القديم او يكون وهو احداث والعدم لا يستند الى الناعك

ان

ان كان مختارا ويستند اليه ان كان موجبا والموجود اما
 ان يكون واجباً او ممكناً خبر الوجب لذاته ان لا يكون
 وجوده بغيره ولا ينافي في الاحال حال فرض عدم العين
 ولا لا يتكبر عن العين ولا لا يمكن محالاً جالياً ولا لا يكون
 وجوده زائداً عليه ولا لا يلزم ما يستغنى عنه او تنافي الوجود
 وسر مكان او يلزم تأثير العدم في الوجود والكل محال
 وان لا يصح عدمه ولا لا كان وجوده مقتضى ان عدمه موجب
 العدم فيتنافى الغرض فان خبر الممكن لذاته ان
 لا يوجد احد طرفيه الا باس منفصل ان لا يكون احد الطرفين
 اولى به وايجابه الى الموقوفين ان لا يكون القول
 في الصانع وتوحيده ولحكمه صفاته وثبوت حدث يوجب
 ثبوت صانع الله ممكن فلا بد له من موثر والصفاته قادر
 مختار ولا يلزم قدم العالم لقدم موصيه واحالة العالم على
 فاعل اوجبه الموجب مستفاد انبطلان من الشرع
 وهو كافي والقدر بعدم بقا القادريه لو فرضناها تهويل
 فانه في الحقيقة عدم سراسر لها ضافية ولا وجود لها الا
 في الذهن وهو علم لوقوع لافعال المحكمة منه والمحدث
 وان ينور عالمان وان المحدث ان كان فعلة فهو قبله عالم
 ولا لا كان قدما وسنطلم وهو حي ومعناه انه لا يمتنع
 عليه صدور الفعل وثبوتيه وهو سميع بصير اي
 يعلم ما يسمع وينبصره واذا علم زائداً على العلم لا يتلخ الا

مراست هدهد و مدركه انجوايش فكيف نشبه غايبا وما عتاد
 على المشاكره في الحياه وعدم سراف لا يغني لما ذكرناه ولا ان
 حياه في اللغة الحياه تنافلا بلزوم الاشراك في كل حكم
 فحيوتنا صحيه للشهاده دون حيوت وهو مسري
 ان تعلم المصالح في فعلها فندعوه عليه ان اجاده و
 ان يادى على ذلك الا ان الاشهاد هو غير ثابت غايبا
 لان الزايد ان كانت للذات او المعنى القديم او حادث
 فيه اذ في اجاده اولاه محله هو باطلا لما فاه للكماليه
 وما سطره المعاني القديمه وباسياله حدوده وباسياله
 قيامه ارادة باجساد و بوجوب رجوع حكمه اراده الى الحق و
 باسياله حلوله عرض لا محله و تقديره ما فعله و تاجرها
 و امر عباده و نهيه و عقاب اهل اللغه ان عجزه ركن
 كنه فيه الداعين و اذا تاقلت و جدته صحيه و هو
 متكلمه و استفادة من السمع و معناه انه فاعل
 الكلام لانه في اللغة كذا و لا لزوم ان تعال بكلمه المصراع
 و الصدق و قوله انهم كلام النفس باطلا لانا لا نعلمه ولا
 نجده و ايضا هو متباين متوالف ان صح فكيف ثبت
 قدمه و هو غيبى ان لا حاجه اليه ان عجزه و لا لكان
 ناقص و منه استفاد الكمال و القول بالخالف القديمه
 باطلا لان العلم بذات العلم بذات انما في ذاته و ما لانه
 لها و لانه ان حله فيه لم يعتل و لا لم يكن غايبا به اولى

منا و لان قد يا غير الله باطلا لاجماع و ايضا فليكن هذا
 ذلنا و ذلك صفة اول من عليه و مراعتا على تسميته عالما
 ليس بشئ لان اهل اللغة لم يعلم معنى ذلك و تبنيه على
 اعتقاده و استفادة لم ير زايده على الذات من دليل
 العالميه علمه لكنه غير موجود في الخارج بل في الذات
 كالطول للخط و النحل المحكم بل على انه عالم لا على ذات
 العلم و ليس بحسب و لا جوه و لا عرض و لا كان حادثا
 لما ذكرنا و لم يصح ان نعلم احكامه و بهد ابطال المعاني
 ايضا في القدرة و اسما له حرق نزلها في اثبات
 معنى دون معنى و ليس متحيزا لانه ان كان
 منفصلا فقد ابطالناه و لا لكان احد من تعالين انهم
 ذلك غلوا كيتا و لا لكان مش و لا لا يؤم بالمحل و هو مستغر
 مطلقا و يلزم قدم المحل ايضا و لا تقسم لحوادث
 بذاته و لا لكان حادثا و لا يصح رويته لاسيما في الجبهه
 عليه و وجوب رويته لمان لصحة ارجارنا و ارتفاع
 الموان و مراعتا ربا لعلم لا يغني لان مخالفة الدليل
 شهادته اجاب بوفاع الخصم بيان قبل و اية النظر فحذو
 المضان و معارضة بقوله تعالين لانه ركنه سراجار و هو
 يدرك سراجار عند التمدح و عليه مخارج قوله بلوجب
 سراجار بناء على العموم و حكمه لما على بعض من هو الفتنة
 و هو ينبغي ان تعالين و ادرك على كل ما يصح ان



بنیاد محقق طباطبائی

في كتابه كسبان في بيان

٧
 يكون معدور الانسبة الذات الى كل ممكن صفة
 وعلى اعمال عباده لانه ان تصف بها قبل خلقه لم يزل
 وان لم يكن متصفا بها فقد فقدت العلة فكيف لا يفتقد
 الحكم وهو قد اراد على القبح ولا لم يستحق قدحا اذا
 لم يفعل ولم يصح ان يفعله ونحن الضعفاء وجودنا
 اكنز خير وهو جد الشئ شرير ان عنده نفس المثل فهو
 اكثر امتنا عند هبنا ولا فلا معنى له وعدم الفيل انما جا
 لعدم الداعي فكيف يتصور بعدم المتصور وقادر
 على خلاف العلوم لا يمكن ان يكون واستحال ان يبطل
 المتأخر المتقدم وعلى امثال العباد فان صفاتها احوال
 عارضة لا يدخل في حقايقها وهو على كل
 المعلومات لا يستوانية الذات اليها وبذاته والمغايرة
 المدعى اثرها بطل علمنا بانفسنا وواجبات
 والتجنيان امرهما ضافية لا يقتصر الشئ في الذات
 وهو واحد ثابت ذات ثابت لا يتم ان
 كاثبات ذات ولده لها حكم ذات ايضا فما
 يصح تانها فلسفيا وقوة في ذلك ان القصد و
 لا قوت لها عتاد على السمع والمائة باطلة لا تعلم
 وجوده وهو عين الذات والحدس وليس محاطا
 متكلم لا زال القبح خطاب المعلوم القول
 الدلالة على ان الصفات ثابتة من وجوب وجوده فقط

مدبر

مدبر العالم ان كان ولعب الوجود هو المقصود وان كانت
 جاذبة الوجود افتقر الى حوث فيسلب الوجود الى الوجود
 بذاته والوجود اما ان يتعلق بوجوده بغيره بحيث يلزم
 من عدم الغنى عدمه او لا يتعلق ولا اورا يمكن وان كان
 الوجود لذاته والية تغني في ليس بعرض لا العوض
 يقوم من محله وما يتوهم بغيره فهو ممكن وليس بحجم لما
 ذكرناه او لا وليس له وصف زائد على ذاته لانه اما ان
 يقوم بوجوده به كانت ذاتة هفتقرة الى غيره وان لم يقوم
 فهو معلوم وعلة اما الذات ويستحيل كونها فاعلة قابلة
 او غيرها ولا علاقة لولعب الوجود بغيره وليس
 فتغير لان حدوث امره ذات ان اقتضاها غير كانت
 الذات معلومة بالغير والذات يقتصر في ذاته الغير
 دقيق المحو مبتهج بالذات ان علمه بكماله
 لم اعظم بوجبه ذلك وكيف لا والولد من يلدت بكماله
 النقصان وتكونها ان شاء منقح الى المزاج لا ينقص
 ان يكون الغائب لغير ذلك يجوز بعد السبب و
 لنا يقول انه يلدت بخلافه لحي وجوده اذ لا يلد
 هو يلد بذاته وهذه المسألة شرط فيها كنهها
 وسميتها بكنز سلايتها في القول والعدول
 ولما يقال قد سئل العمل بغيره بعينها دون بعضه و
 كنهه كالظلم والامناف والكذب والصدق لانه معلوم

ولا يستند الى الشرح لا يستقيم ان الجاهلية لم فلا بد من
 العقل ولانا عند كونه ظاهرا حكمه بقية فالمدثر فيه نفسي
 كونه ظاهرا ومثاقم اذا عجزت الضرورة في ذلك وهو حق
 وهذا اذا شككنا في النبوة يبرهنه في ان نادى وفتح الظلم
 ولو كان احسن للامر لم يكن افعال الصانع حجة و
 انتفا النهن في مقابلة في القبح انتفا لمع موجب ان يكون
 افعاله في نفسه والصانع في انفسه لا ينفك التبع لغيره بقية
 وعناه عنه واعتباره بالثابت والضرر الذي عن
 ملغ حال العقل والحق انما يفعل بحسبه كالتكاليف
 الذي لا يخرج منه الا ذلك ونحن فاعلمون لافعالنا
 احسنه والقيس لاهنا واقعة بحسب قصدنا والذم
 والمدح يتعلق بها والقيس هذا بيان للزوم القول
 في فعل القلب على اصله وان لم يكن ان لا يكون الله
 تعالى نعمة على كاف بل ولا على مومن وان يظهر المحررات
 على يد الكاذب فلما نشق بالبشر اياه وان يكون ظاهرا جازرا
 والتعلق باحكامه الى مرجع والكلام فيه كالمال فلا
 بد فيه من مرجع ملحق باطل لان المرجح العلم بما في الفعل
 من الحكمة له وكذا في الوقت على ان ذلك من غير طريق
 لها رب من ايسر وقد اجمعنا على عدم اشتراط المحقق
 وصدور فعل غير مشعور به ليس بشئ لانا استدلنا
 على العالمية بالاحكام وانما احكام فيما تذكرونه وليس

العدم

القد يتهم من اللقب في من عباده وعندنا لا كاد الخلف
 يتحقق ههنا لا سرارادة من العلم على ما سبق وان سلمنا
 قول الشيوع امكننا ان يدرك عليه بالبر والنهن وان
 الطاعة خوافة لمرادة فيكون الكافر مطيعا وان
 الرضا وبعث بنصايه فكيف يرضى بالكفر وتعلقه بادعاء
 التعجب ليس بشئ وانما يكون عاجزا لو لم يقدر على اجراءهم
 وقد بينا انه قادر وفيه سرا فعال المتولدة منا ايضا لتوجه
 سر امر والنهن ان العدل والركن وكيف اذا حل القبايح و
 هو الظلم والكذب متولد ويقع سرالم في ان الله لا يعبث
 وهذا لتفعل لغرض فكل الوصول في ذلك لانه ظلم
 وهو مالا ينف فيه ولا يستحق ولا يشا في ما يستحق
 ويدخل في النفع في الضرر ولانه مفيدة ويحس عند عرايه
 من هذه الوجوه ولا يقع سرالم لمجرد الضرر كما لم يستحق
 ولا يسمى خيرا لولا عند ما يستحق والبطش في النفع
 قائم مقام العلم وحسبه معلوم في ان الله كالمساعات
 ولا يكون الظلم ولا يكون الظلم على هذا احسن لتفعل المساعات
 لان تفعلها لم يكن مقصودا فيه وحسبه لدفع الضرر معلوم
 كشر المريض الدواء الممر وليس في ان الله علم متعلق
 بالتحصيل بل النظر حتى قال الشيوع مثله في ما كل
 والضرر المبتحق حتى والنظر كافي فيه كمن اخذ ثوب وغار
 عنا فاننا ندفع مع جوار ثوبه الصانع تعالى لا يفعل

لرفع الحيز لقدرته على فعله ابتداء لانها فعله ولا نظر ما لانه
عالم لنفسه ولا لانه يعلم انه ان لم يولم زيد افعلا ما يستحق
به العقاب لقدرته على العفو وقدره العاصر على الامتناع
وانما فعله للاعتبار ولا بد فيه من عوض يخرج عن
كونه ظاهرا ولا فعلا للعوض فقط بحسب ما ابتدأ به اذ ليس
كالشواهد المتعارن تعظيها وتبجيلها ليقع سرابها به
واذا اسودت لاهل الله في المسكن لم يكن فعلا سرالم
لا مكان التحصيل بعينه والتفضل بالعوض وقول
الكبرية هذا بان لا نأخذ علمنا اطلاقا ونألم الالهام وقول
التناسخية اقرب منه وقد قال شيخنا القدامه وهو
ما ظهر لوجوب بدنه وقوعه لاهل العصمة ووجوب
مقارنته سرابا يتخلف في وجوب الهرب منه والفرار
والاجتماع وما قد مناه من فعل غير المستحق به بطل قوله جملة
وسر الهم المبتدأ منه سبحانه تعالى في المكلفين وعنده
من عين علقه العبد عليه عوضه وكذا سر الامم الواقعة
بامرهم وازاحة وارجاء مع عدم استحقاق لفعله ولا
عوض على ذانج الاشاة ولا لاهل كمال الفعل حيث كذا في
البيوت والارضا والعوض لا يربح على سرالم ولحسن من
ان يبتدئ بذكر المحرمات وقت على القتل ووجوب
سرالم بذكر العوض لاختلاف سرالم بين الشجيين
واللطف في الذنوب والرس كحق فعدم وجوب لغيراته

المعلم فان علم يسجد في وقوعه ولا اقام غيره مقام وقد يكون
ما في العيشية سرالكل في امثاله وسرالحا الكد من سرالم وليس
الهدى من السجود على التورك ملزما للتقديم عوضا بل لا يبد
والدفعه حاصلة من قبل قد لعم وفي استحقاق العبد
عوض من لهم عليه وجهه الشواهد غير جهة العوض وهو
تعالى بالتمكين خاف من الانتقام من لا العوض كدفع
سيفه ان كفى يقتل كافرا يقتل موصيا ولا يجوز
ان يكثر عدل من الظلم الاول في الامور ما يوازى
ظلمه ولا كان تعلقا للوجوب بالفضل وهو غير
جائز والعوض منقطع ولا لم يحسن تحل ضرر شدة
ولا جاز الامام الكافر المكلف اخذ امة وحديث العلم
والفرض هذا ان يجوز وصول العوض في الدنيا او جعله
بحيث لا يشوئ ان بانقطاعه ولا يقطع العوض
بالهبة ولا بالاتراء في الدارين معا كما لا يقطع حق
اليتيم والمجور عليه بالبراءة منه والعوض يزيد بالتأخير
ان كان في الشاخير عظمي ولا فلا القول في افعال
القلوب وطرأها العلم معرفة العلوم على ما هو به وقد
يتعلق العلم بعلوم من كلفنا من افاة الحزم ليكون
قانه لولا ان نعلم به كلاهما لم يصح سرالم والعلوم المتعلقة
بالمعلومات المختلفة مختلفة لان النظر مناه
للعلم بالمعلوم ومشرط بالعلم بالدليل وسرالم اداة من

القصد ومن الصانع العلم الداعي والوقت بين الإرادة
 والشهوة ان سائر ان المريض سعى طبعه عن الدواء
 المراد يريده وليست ارادة الشئ كراهة ضده لوجودها
 حالة الغفلة عن الفعل والعزم ارادة جازمة حصلت
 بعد تردد والمجبة لارادة لكنها منه ارادة الثواب
 ومنا ارادة الطاعة والرغبة في الدار الآخرة
 وقيل ترك سائر لهن وسر ارادة لا تراد كما شهده الشئ
 والتمني لا يتمنى وكلام السعي هذان واللام جزاء
 نصف احد اياه غير متكلم لغرض كان او لم يكن
 وما ليس ادراك المشاء واللم هذه ادراك الملائم
 وليست لتخلص عن سائر اللذة البصر في الصور
 جميلة والقصد عبارة عن سلام سائر
 وصحتها لا يستحال سائرها وقد اثبتها قوم من
 اصحابنا معنى ومن ما يصح وجودها قبل الفعل
 واستدائها بعده اذ هي صحيحة ما عضا وقد نرى قوم
 كونه قدرة قبل الفعل فيلزم عليه كليل فالإيقاق
 وحديث قدرة تعالى او قدم العالم او اثبات لهن
 مستغنى عنه لان احكامها وجودية وقد وجدوه
 معلومة بالاضداد لتحقيقه فينا والاضداد متضادت
 لتضاد المقدور لتكن على احوال متضادة وذلك
 باطل ولا بد من تعلق القدرة بشئ ولا يقض كونها

وهي متعلقة بالحدوث لانه كما علمها وليست موجبة
 واللازم اذ اخلق الله تعالى في الضمير للفرق قدرة على الكتاب
 ان يكتب وايضا فان كانت علمه لم يتعلق بالوجود
 وان كانت سببا وجب ان لا يستطيع رد المقدور
 كلامها باطلان وهي غير نافية لاسيما في قيام
 المعنى بالمعنى وهي موجودة قبل الفعل في كمال
 ولقد فاذا وجد استغنى عنها وعن صفاتها
 العقل في التكاليف من جهة شرايط التكليف
 العقل والقدرة والعلم بما كلف به او التمكن من العلم به
 وما يشير اليه برأيان يقول انا هذه النية واحكامها
 لان احكامها ترجع اليها وسر ادراك بها وسر افعال
 المستدرة تظهر في اطرافنا وليست شيئا في القلب
 واللام يصح في يد المريض وانفعال الصانع
 لا بد فيه من سائر اضره ولا كانت غشا والغرض في التكليف
 التعريض لغيره عظيم لا يصل اليه الا به اذ يقع ما يتولد
 ويكلف العلوم كونه من لاخل التعريض وكونه من
 قبل نفسه لاف قبل التقديم تعالى ولهذا يمكن منا ان
 يدعوا الى الطعام من بعلم امتناعه والادب من
 تعلم اياه وقد قدرنا ان لا نفعل التبع فلا يجوز منه
 ان يكلف عباده ما لا يطيقه كما لا يجوز من طاعة احكام
 والعلم لا يؤثر في العلوم بل يتعلق به على ما هو عليه

وكل فرضي فرض يقتضي فرضاً سراً موافقة اذ لو لم يكن
كذلك لكان لا يجوز الا تكلين ما لا يطاق ولم تقدر له
الاعتقاد واللطف — لعل فعل الله تعالى بالمكن
الارض فيه يعلم عند وقوع الطاعة ولو لاها لم يطع هو
ولعل العمل في قاعدة التكليف يقتضي ايجاباً كالممكن
ولا يشترط ترك الطاعة وترك الطاعة في المفسدة
مفسدة ومن لطفه في فعله فيه لا حين تكليفه له وراز
لما قرين به من غير ولو لم يفعل القديم لطفاً ولعل
لم يكن منه عقاب المكلف لانه لم ينعكس عند قلان القاد
ميتوباً اليه لا ان العبد ولا صالحة ولا يجب في
الانبياء اذ لا مانع منه وتركه بخلاف عدم وقوعه
بعض جسم القادر ولا اخلال منه تعالى ولا يجب
لانه انما يجب من اذ لك لعله وجود مفسدة فيه وهكذا
يقول في مرض الطفل واليهية وافق لاجنة
منه هون عما يتفق وازيادة الشهوات يفتقر الى زيادة
البنى فكان مفسدة من هذا الوجه وانكر المتعلق هذان
لوجوده في الثواب والسراياض وفعل السراياض
مقابل لثله وايضا فتكوه على السطاف الدينية مشهور
وقول ابراهيم عليه السلام واجتنبوا ديني ان تعبدوا صنم
معلوم وكيف يمكن من العاقل ان يمنع من ان الصادق
من حجة ملكه او ينعكس من الكون ولا يستطال بطل

داره ولو غلط فالتاثر من جهة او برائفة بما يليق به من حاكم
رغبة عنه والصلح ما كان حراً من الدين فهو بان
الاعتقاد او ان ملكة من التوحيد عند هاتين بابها
الصلح ما عالم فيها لم يزل لانه لو جدد له ذلك لقامت به الكوادر
واستحال ان يحدث العلم الا وهو عالم وقد در فيها لم يزل
لانه لو جدد له ذلك لكان معيده لذلك اما هو ولم يزل منه سبق
القادرية او غيره دلالة وان يكون خلقه وكيف خلقه
وهو غير قادر وهو حجة فيها لم يزل لعل المعاني
وعلمه بان العالم معدوم حال عدمه لم يتغير لانه علمه لذلك
في حالة مخصوصة وعلمه بعينه ايضا في حالة اخرى و
قد ذهب قوم من مشيخنا الى حدوث العلم وذكرك
قوله "من تكلم في العلوم كثره وقد دللنا على حجة
القول في تتبع اعتراضات مخالفينا في
التوحيد على طريق البراهنة البهيمية احالتهم في العذر
عن ابطال الموجب عدم الصدور على ما به يلزم منه ان
لا يوجد العالم لا يستحال عدم القديم واحكام التهم العالم
على فاعل صادر عن الموجب باطل لوجوب صدور افعال
بالحق كذا عنه فلا بد من محقق عنه والكلام
فيه كما في الاول والقدر في القادر في ان لا يستحال
قدم العالم فاسد لان المشدود قادر على المشي ولكن
المانع منه وليس سبيعا بصير ايها وجهه لان البصار

اتصال الشجاع بسطح المزن فلا يعقل الا ان لا جسام و
 تفسيره بانه حزن لا اقية به فاسد لانه فينا لمعنى لا تحقق
 فيه فلا حال به على الاشهاد هو العلم فقط ولعل
 لا ارادة على العقد باطل لانه لا دليل عليه وخلقها
 لا في محل معارض خلقها في جاد و منع عدم
 الشرط يعكس عليهم بالابطال لانهم نفوا الشرط وغيره
 بما زاد عليه وليس تقدم الكلام ونقيم الحكم في ذلك
 ان لانه كل في ارضه غيره وابطال الاشياء في وجود
 اشتقاق منه وكم من سائر الاشياء بالحق
 ولا اشتقاق كراية الكافور وغيرها وايضا
 فالوجود باطل عندهم لانه متعلق من الوجود والوجود
 في الروية باطل لوجود الروية وغيرها وروية العلم
 والراية وايضا فالوجود مختلف لانه عين لذاته
 والذوات متماثلة وفيه وهو محال لها القول
 في تتبع اعتراضاتهم في بطل العدل السزا مهم
 في مثل تحسين العقل وتقسيم الكذب لتخليص
 النبي باطل لانه فيمكن ان يكون التعريف في وقوع فعل
 الرعية بحسب ارادة الملك وكذا العبد مع السيد
 لا يطابق لما ذكرنا للوجود الفاصل والسر
 الحكم احاد الجواهر لعل الوجود المظروده باطل
 لان تعلوق قدرته لا يعذر ولو علل من اين ان العلم

فيه

فيه هو الوجود دون غيره والتعليق بالمشية ليس تعليقا
 حقيقة بل هو اتفاق حكم اليمين والسداد الحكم
 لثبوت التولد في جاد با حصار معا فكان مقدورا
 بين قلوبين باطل لانها بمنزلة شخص واحد ويستحيل
 وقوع امراتين بها وان طنتها كانت هذه والقدرة
 على احاد الدار حية في اللطف باطل لعدم وقوع الثواب
 المطلوب من التكميل القول في ما بالوجود
 والوعيد ليس في العقل فايدك على ثواب ولا تخاف
 لكثرة النعم التي لا يستحق العبد معها جزاء على طاعة
 وان لا يستحق فلا دليل على الدوله صفا عقلا ولا
 عقاب اذا لا يقتضيه العقل بقدر الميضي في الشاهد
 ابداد صاحب باطل لان العقل لا يقتضيه محو
 لما حجب ن الكثر بالاسية القليلة ولا منافاة بين
 الثواب والعقاب ولا ان انتفا سراقده بالاحداث
 ليس اولى من عكبه وللنوم الدور المشهور ولا ان
 الظاهر ان صاحب وبقا في ان محال في قول
 من عمل مثار ذره خير اياه وان لم يبق استكمال
 زوال شي منها اذا لا يقتضيه لولا بالترلم وجودها طار
 عدمها لوجود وجود العلم مع المخلول والفسق
 المومن لا يخلو في النار لان ثواب طاعة قد رطل
 ان يحبط ويقاوه مع القول ببقائه من اجنبه ان النار

خلاف راجح ولا نفعان وصف فيه بأنه عفو غفور فلو
كانت الصغائر مكرمة أو الكبائر غير مكرمة لبطل الوصف
وايضاً فالحج بين العموم في مراتب الذكورية
فليس لابد منه وعموم الخطأ هو سرور لا يفيد
العلم ومعارضة ما ضالها والشفاعة من النبي صلى الله
عليه وآله أهل الكبائر محبة لئلا يظلموا ولو جوب
شفاعة عنه النبي عليه السلام لو لم يكن كذلك والشفاعة
لا تكفي قبولها على الله تعالى لأن النبي في العرف حين قبول
توبته وحين تراخى عنه ولا جراح على الدعاء له و
جوبها أيضاً والتسوية على العبد ولعبة لقف العقول
والشرع بوجوبها وليس من شئ طها الندم على جميع
الذنوب ولا لازم لو اذنبت ذنوباً إلى شخص وكبرت
منه قلمه لا قبل توبتي لو لم اذكر القلم واعتذر من
كرهه وذلك ما طردوا المومنين لا يصح منه الكفر
ولا اذات ان تغذرا استغاثا منه الاعتقاد بما جاع
على انه لا ينقل عن احد من النفعين المومنين
اذا ائتمن سمي مومناً لأن ما كان هو التصديق وهو
مصدق وليست الطاعات جزءاً من ما كان ولا كان
قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات تكرر ارا و
سواء في المعاني من الصراط والمين ان يقول
لان العقل حين ذلك وقدر ديه الشرع فكان حقاً

العدول تتبع اعتراضات الحكم على ما لا وعد
والوعيد ادعاء وهو حين المدح ابد او قياتيس
الثواب عليه قياس من غير جاح والحق
الى سماعاً بالمعاصر واقع لو لم نقل بدول العقاب باطل
بالسوية عندهم وليس للعقاب كاف للعاقلة واعتصم
في سراحها بما لو كبرت بعد ان قلما وانجبت ولده
من الهلكة باطل باحسان الكافر البنا فانه يذم ومدح
معا وعذرهم في الشفاعة باعتبار الرتبة باطل
بقدر طها المشفوع فيه كقسطها الما حورية وان
اعتبرت في الشفاعة المشفوع لوليه وسامره الما حورية
ان يعلم الله تعالى ان لنا بعض ما فاعل صالح اد
مفاسد فينبغي ان يترك الكلف ذلك بشرط
المحبة ان يكون من الله تعالى او جاري محبة فعله والغرض
به التصديق ومحبة رسول الله صلى الله عليه وآله
لظهور المحبة على يده وهو التوكل لانه يخذل به وعجز
العرب عن معارضة وتحميه به في قوله تعالى فاتوا
بصورة من مثله وغيرها من الهيات وعجزوا عن معارضة
لانه لو عورض لتقلد عجزهم عن المعارضة كان للتعد
دون غيره لشدته تشغفهم باطفاؤده وارجال امره فلو
قدروا على المعارضة لغارضوه وغير القرآن من الهيات
دليل على صدق كاشفاق التمسك والخبار عن الغيوب

في هذا ضع كيسة وظهور العجز انت على يد اولياء و ساهم جاز
 و دليله ظهور معجز على اصف و على صدم ان عيش ذلك
 و ساهم في افضل من الملايكة لا اختصا منهم بشر في
 الرب لانه مع مشقة التكليف القول في تتبع
 مراعاة افاضات على النبوة القدر باستغناء العقل
 عنها فابعد لان العقل لا يدخل له الا في الكليات و تجرد
 ان يكون المحرك غير ملك مدفوع بامكان اضطراب
 النبي الى ان يكون ملكا اما بالعلم او بالعمل و التشرع
 لا قدح في كونه من عند الله يجوز ان يكون الذن القاه
 شيطانا لانه تعالى يحب عليه دفع ذلك الشيطان و
 منعه تراخا و ايضا الشيطان لا قدرة له على اخبار
 عن الغيوب التي تضمنها القرآن و تجرد
 ان يكون النبي صلى الله عليه و آله ارفع من العرب لا يمنع
 من معارضة بما ياتله او تغاربه و تجرد
 وجود المعارضة و ان لم يتقل كما نقول في النقص عن
 ساهم ليس بشي لان النقص نكاه اهل التواتر و المعارضة
 لم تنقلها يهود و لا نصارت فضلا عن اهل البيت و القدر
 في كبر افاضات اولياء بالتنوير المدعي باطل لانه انما يكون
 عند التحدث لا عند سواه و التمسك يكون الملك
 روحانيا لا تاتي له في العسل على ما تنص به او ايل العقول
 القول في مراعاة و احكامها سلقا بعد

الموت

الموت تجب و تؤلف لاخبار الصادق بذلك و اغتذوا الجوار
 بمثل ما عاد سارا صلد و الزايد و اعاد العدة العدم
 جازية و لا لانه صرح جميع سلقا بعد الترف لعدم مراعاة
 لاول و الجوار هو سراقية لعلمي بان الذي كنت بالامس
 لا غير و لا تنتفع بانثفا ما يحتاج اليه لعدم الحاجة فلما
 ينتفع الا بعد جملة متفرقة سلقا بالعرف
 و بعد و كذلك الذي عن المنكر و شرطا و هو الذي
 عن المنكر لا يغلب في طر المنكر مفيدة تكرر من
 سلقا و سراجا هو الوقت و الميتم موت باجل و ليس
 كل مقتول يقتل باجل و لا كان الملك لو قتل اهل
 بلده في يوم كان ما تهم و لعبة و هو حق العادة و السحر
 تقدير البدل و هو من الله تعالى عند سراجا التي لا يقي
 و ضا عند سراجا القبيح و السرقة ماصح ان
 ينتفع به و جازي لانه كل سراجا ان رزق غيره كما ياكل
 مال الغير و ليس الرزق مالا فقط بل كونه حياة و ولدا
 التي غير ذلك يقول في عصمة سراقية و الرد
 على مخالف المثل اجماع العصمة لطف يستتبع من
 لغتص به من الخطا و الامنع على وجه القهر و الامنع
 لم يكن المحصوم مثا و وجه عصمة سراقية انهم لو لم يكونوا
 معصومين لاذى الى التنفير عن قول اقول الله و ذلك
 و مما يدركه المحقق و دلالة و ما يدعي اليهود من

باطل لجواز تغير المصلحة كما في المريض وعليه يخرج قوله
 ان لم يكن اليقين مصلحة كان سائر به فبينا وان كان
 مصلحة كان النهي عنه فيما على لزوم التوريب او امر
 كثره في صيغة واذا عساه وسمي ان يسمي
 قال اما خاتم النبي باطل لانهم لا توارث لهم لحادثة
 تحت نعم على لزوم الفاظ التأييد لا يدل على انه لم كقصه
 دم البعض وعبد المعنى واذا عساه التصارف
 اقامتهم الثلاثة باطل لانها كانت كالمعاني بطلت
 ولن كانت عين الذات فهو منافق وقول
 المنجيب بطله قدم الصانع واشترط اختياره ويلزم
 عليه ان لا يستحق الفعل على حال من له حال وقول
 اهل الطبيعة بطله مثل ذلك وقول الثوبه
 فانه بخلافه فاذكرناه وقد انما احتذارا كجاني وغير
 ذلك وقول المجوسي باطل مثل ذلك وقول
 عبده لاضاع بطله لعلمنا بعدم فعلها وقول
 الغلاة بطله اصله استحالة كون البارز حيا ومعجزات
 احسن المومنين عليه اللهم معارضة المعجزات موسى وعيسى
 عليها السلام فاما ولعبة عقلا لانها لطيف
 نقية من لطائفه وبغداد من المعصية ويحتمل
 حال اكله مع عدمها وقد ذكرنا حيا فيها وجودها
 من ارشاده لان الصنایع وتبين ما غلبت من الهموم

وغير ذلك وواجب بها ايضا لقوله وان راق وان رقة
 فاقطعوا ايديها وسائر بالشيء لغيره بالامم ذلك الشئ لا به
 ولقوله عليه السلام لامة من قرائش وهو الزلم و اجاع
 الصحابة حجة على ذلك ايضا وواجب
 لاهام عصية ولا كانت علة احكامه اليه فيه فيودن
 الى التسلية ايضا فحق فامورون طاعته فلو امر
 بحصيته لتناقض القول فلما بد من عصيته ولا انه امر
 وسراهم من يفعل الشئ لاجله ولا كانت اليهود والنصارى
 امة لتاوي بتحمل التعبد باتباع عبد المعصوم لغيره وان
 سامة مختلفة للاحكام فلا بد من حجة على
 اختلافهم ونظير لنا من العلم وان ساد له غيره باطلة
 من الراي واجزا الفد فلا بد من اثباته ولا الشريعة
 امالن تحفظ بالامة اوبه وسامة بكون خطاها ولا
 لم يكن له عليه السلام ان يقول الا لا ترجعوا بعدى كفارا
 ولا قوله تعالى اقاتل اعداء او قتل انقلب على اعقابكم
 فلا بد منه ولان حصار رسول محمدا في سرهام
 من سواه يؤتى ولا يؤتى عليه ويعزل ولا يعزل
 الى غيره فوجب عصيته كعصية وواجب
 في سرهام انه افضل بالعلم والشجاعة والزهدي
 تقديم الفضول على الفاضل وواجب ان لا يشذ
 شئ من الاحكام الشرعية لغيره كقوله نصب الوزير لا يضطلع
 الا لا يقول

بأعقاب الزيادة والتمكن ليس بشئ ولا يجازان يولي البقال
وزيرا لتمكنه ودلجب النص ان الشرط الحق تحقيقه
اذ لابد من امانة النص او المعجب والعلم بالاصابة لا
يكفي بقية بل اعتبار بالشاهد وسرافضلية خفية ايضا
لوجوب المناوأة بنم النظر وهذا بطور في كثرة
الشواهد ظهورا ابيثا ويثبت على امتناع التغير
وكتبة لوزاد ثواب لعدم رعيه عليه ولان برهانه
ركن عظيم كالصلاة وعزها فكالمثبت في الا بالنص
فكذلك ههنا القول في تتبع اعتراضات مخالفينا
في وجوب برهانه والعصمة المستند في بغية برهانه
والزاهد احباب ظهوره باطل لوجود الطريق كما قلناه
في المعرفة والبراهين وجود اية متعددة باطل لانها
تكثر خلفا له الذين جعلون اليه وقفا من غير مقامها
الاصح لانه لا يغفل العصمة وكلامنا في رعية غير معصومين
وتحليل امتناع جريان العصمة فاسد لانها ماز جبر
عنه كالكبار لا يستأمننا وحاجة احوالهم من عليه
ان النبي عليه السلام صلى الله عليه واله لم يكن للامتناع من
البيع بل لتعلم الاحكام والتمسك بها ان اكد ودان
الغيب اما ان لا يقطع فيحتاج الى ظهوره اذ يقطع
بشيء للشرعية باطل لان اكد وثابت في جنوب بيتها
فان ادكم ظهوره استوفاهما والا فامرهم الى الله
والله

والله علم الخيف له وسراقتة ابنه في لمرطاف البعيدة
لا موجب عصمتهم لان سراقته ابره ما كان لاجل فعلهم
لهذا نقته ون با ما هم واختلف الشيعة كان لغيبه
سراهم فما اجمعوا عليه حق وما اختلفوا فيه رجعا فيه
الى اصله وما يدعي من اختلاف لغير المومنين عليه السلام
د عادي لاجاد فائدة وقد تكلم اصحابنا عليها في كتبهم
والتمسك كرموت في البعد عن سرهم فلما من النقل
واذا اكثر به لم اكثر من غير سرهم جملة فاسد لانه
لم تكن به يكون سرهم من درايه واذا عدم لم يوجد الحافظ
وسقديم عمر بن العاص على ابن بكر وعمر كان في السياسة
وهو اعلم بها من القول في سرائر اصحابنا وجوب
النص ويتبعه الشيعة بين ما وصفت سرهم او سرهم فاسد
لعدم احتصاصهم بالصفة الكفية واعلم ان
هذه الصفة اذا ثبت لم يبق للمعصوم مصطرب والكلام
كله في ثبوتها وقد قرنا فيها ما تقرر في دعوى الله تعالى
القول في اثبات لقائه لغير المومنين عليه السلام
بعد الرسول صلى الله عليه واله بعين فضل الكلام على اثر
بابنا غير معصوم في اشتراط العصمة بطلان اقامته
فتعطين اقامته اما منا واصحابنا على اكثر ثم يقولون انه
استثنى لفظ الفاظ صريحة كقوله هذا خليفتي عليكم
واما ماكم من بعدك وهم اهل تواتر وسقون ان استقامهم

كانوا اهل توازن فدل على استواء طرفي في الشروط والانه
لو حدثت هذه البدع عاوين لعلم وقت حدوثها كعلمنا
بالوقت الذي حدث فيه اقوال الفرق ونسب علمه كنسبه
اقوالهم من رعايه له وترجمه ابيته وغير ذلك والار
اصحاب على كثرتهم يتفكرون معي انه عقيب ان عايم
للا مائة ووديد دليل صدق وان التورية وسما بحيل
محرران با مائة مواضع نقلها اصحابنا كثره
تثبت مع اعتراضهم عدم علمهم بذلك
قدح في التوازن لعدم مخالطتهم لنا ولدخول الشبهة و
التقليد ولا يلزم مثل ذلك في البلد ان لعدم الداع
وبالدواعي فارق نقل تأميره ورافعة نقل تأميره
غيره وسير لحوادث وهو ضخم ان كليات العبادات
عما وقع فيها النزاع وقد انقل القاطع فلو كان
ما ذكره دون ما ذكرناه لم يقع النزاع كما لم يقع
في اصل معينا وبها في النص والالم صحيح لا مثال
وسا عدا ر بوقوعها مخالفا لوجب نقل وقوعها
مختلفا ولا لزم يقولون ان النص وقع على القول و
خالفناه لشبهة وهذا مما يكن قوله لهم في هذا المقام
ولان معجزات الرسول عليه السلام قد وقعت ولم تتواتر
وقد قابلهم اصحابنا في انكار الثبوت وجودنا له
ليس كتا مير زيد في عزاء موته بانكارنا تنقلا د

وجدناه ليس كاتفا النص على ابن هريرة وكل جواب لهم
هو جوابنا ونرا التمسك الى سبوط تكليفهم اذ لم يعلموا
باطل لانهم قادرون على العلم بتخلية الشبهة وسامتنا دللت
الغابرة فهو كقول اليهودي اني لم اعلم نبوة محمد
فيسقط تكليفه واللعن ثمة بابت بكرة ادعاء النص
عليه فابدا انه غير معصوم ولا افضلهم ولا عالما بكل
سراجهم فيبطل النص عليه ولان لعدا لا بد من النص
عليه ولا شذوذ ان تزعموا وذهبا و قايدي عن ليس
صاحبنا من اخفى الكون وما ظهر من حاله وحال اولياء
منه من وقوع النص عليه ومثله في سطر قول من
عارضنا بالعيايس وعدم ذكر النص الجلي يوم
التيقنة وصدافته بعضهم بعضا عليه كان لدخول
الشبهة ونسب القوم ان تقديم ابن بكر للصلاة ناسخ
لما تقدم وسكوت امير المؤمنين عليه السلام كان للتيقنة
واكتوف على النفس تارة والدين لغرك وما نقل عنهم من
التظلم بدل على ما ذكرناه واما نقل القوم لفضايله
فليس موجبا خلا لاهد منهم وتفيقه وليس كذلك
نقل النص الجلي والنص الكون تقارب نقل النفايل
لا مكان دخول الشبهة القول في النص الكون النص
الكون مما لا شك في تواتره لا عتراق اليهودي والمنكر
به فضلا عن قول فرق السليبي ذلك قوله عليه السلام

انت من منزلة هرون من موسى الا انه ابني بعدك
وقوله من كنت مولاه فعلى مولاه ولغة مولى حركة
في لغة اهل البصرة اهل اللغة انما معنى ادلى ومنه
قوله تعالى ان لكم ان ادلى بكم وان كانت مشتركة
الا ان التولية المستقلة لا تكون بدفع احتمال غيره
وتسمية الصحابة لم يدر على ذلك ولا فاك معنى لتهميته
بعد ذلك مع ان النبي صلى الله عليه واله لم يزل يذكر
فضائله وفضائله ايضا واحتج حاش
لعلمهم من عليه السلام في ما فيه كثرة تدريس على ما ذكرناه
ومقدمة لا يكون صالحة ايضا ولا لم يكن في التعقيب
وحبر المنزلة دليله والا لم يكن للاستشهاد فائدة
تنتج اعتراضاتهم التدرج بعدم اقامة
في اكمال فائدة لا يقول بها تامة ويحمل الكلام على
الاستحقاق على خلاف التنصيف اجلا او ترك الظاهر
لدليل ثالثا وحله على ما قدمه ريدن حارث هذان
لقتله في موته والمقدمة في كل احتمال ولا يصح حله
في علم وقت البيعة ان النبي عليه السلام مولى المتقدمين
ولا ان احدا لا يثبت اقامته له في ذلك بالنقض وقتل
ابطال اصحابنا كل الاحتمالات وله فامة ظاهرة واردة
الغير تدبيري لا يجوز على اكيم وليس هذا كمتشابه
القرآن للطف في ذلك عند التأمل دون هذا



بنیاد محقق طباطبائی

والندج موت هرون قبل موسى فائدة في تحيد
في الحياة ولانه لو بقى لتصفى ولان الاستشهاد دفعه
على خلافه المدينة فائدة لان غيره قد وليها فاك في
له في ذلك حتى ينتهي ويفتح به والاستشهاد دفعه
ايضا القول في اوله لغو على النقص وذلك
قوله انا وليكم الله ورسوله ولا يجوز ان يحاطب به المؤمنين
لا على التها فت ولا خطا ب الكفار للمائة الى الله و
دفع التها في معلوم بالاجماع ولا قد خرج بالا فقال
الصلاة لان ذلك ليس بكثير وقوله انت وصي يدر
عليه وولاه المدينة وترك غيره عنها يد عليه وغر
ان يكره عن براءة يدك على انه لا يصلح للامامة ولو لم يذكر
نفاصل الصبي مذهبنا لان العصة المشددة تقتضي
النقض وقد اتفقنا على فتنه في ابن بكر فتحت في افاض
وقد حسم بقرعة الرسول ليس بشيء لانها ليست
قطر العام والعلوم من حالهم قبلنا اذ عا العصة في
اشياء من معيشتهم وقد قدح اصحابنا في الاخبار
في جوه ليس هذا موضع ذكرها وكذلك في اية الاكثوم
القول في اقامة كل واحد عشر بعده نقض
اصحابنا متواتر النقص عليهم باشيائهم من الرسول عليه السلام
يدل على اقامتهم وكذا نقل النقص من اقام على اقام بعده
وكتب الانبياء في افاض عليهم وخصه مناهج خبره



والندج موت هرون قبل موسى فائدة في تحيد
في الحياة ولانه لو بقى لتصفى ولان الاستشهاد دفعه
على خلافه المدينة فائدة لان غيره قد وليها فاك في
له في ذلك حتى ينتهي ويفتح به والاستشهاد دفعه
ايضا القول في اوله لغو على النقص وذلك
قوله انا وليكم الله ورسوله ولا يجوز ان يحاطب به المؤمنين
لا على التها فت ولا خطا ب الكفار للمائة الى الله و
دفع التها في معلوم بالاجماع ولا قد خرج بالا فقال
الصلاة لان ذلك ليس بكثير وقوله انت وصي يدر
عليه وولاه المدينة وترك غيره عنها يد عليه وغر
ان يكره عن براءة يدك على انه لا يصلح للامامة ولو لم يذكر
نفاصل الصبي مذهبنا لان العصة المشددة تقتضي
النقض وقد اتفقنا على فتنه في ابن بكر فتحت في افاض
وقد حسم بقرعة الرسول ليس بشيء لانها ليست
قطر العام والعلوم من حالهم قبلنا اذ عا العصة في
اشياء من معيشتهم وقد قدح اصحابنا في الاخبار
في جوه ليس هذا موضع ذكرها وكذلك في اية الاكثوم
القول في اقامة كل واحد عشر بعده نقض
اصحابنا متواتر النقص عليهم باشيائهم من الرسول عليه السلام
يدل على اقامتهم وكذا نقل النقص من اقام على اقام بعده
وكتب الانبياء في افاض عليهم وخصه مناهج خبره

معتمدون بهم ولا شتموا ط العصية سطر عني هم والاخر

في سنة ٩٨٨ هـ "سنة سرامة" قاطبة العقول في عهد الخليفة

بمكة افعلوا الصمت كلفة عند جهل را حجابنا و من شيوخنا

من ميقه فقط ثم اختلعه اذ قيل يتخلد هم و

فیک بقدر التخلید اما التقدیر الی الجنة و هو قوتی شد و دنیا

اولا ايتها وهو قريب و خارج به كفرة للنص المتفق

علیه السلام قوله حر یک خمران و احکام انکار مختلفه //

كاليهودك التجارب مع اليهودك النافس و محيا نفوسنا

و ما بين التوحيد و ما بين العبد و ما بين العبد و ما بين العبد

والو عبيد و مع ميرزا محمد فقه حبيب غزن و خالو

بعض من دعاها مخطون لا اوجب فيق ولا ابرلة

و اما علم

۳۴۸ کتاب حدیث تفسیر و حاشیه

و جمع الزواجر من حله على يد اصق

عناد الله تعالى ولعوضهم الى رحمة عونه

حضور مبارک عظیم بن علی الطبریز الحماور

المسجد الربى المقدس الذى حلوا فيه

الحمد لله رب العالمين

که در این کتاب است
و در این کتاب




احق من كاس النور يا بغد عليه من اسبغ النور
واجدر الارباب من نعم الله يا بديع الزمان
يا بديع الزمان يا بديع الزمان يا بديع الزمان

بنیاد محقق طباطبائی